

التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران في اليمن

Regional Rivalry between Saudi Arabia and Iran in Yemen

سوزان غزاوي^{*1}

¹ معهد الدوحة للدراسات العليا (قطر)، Sgh002@dohainstitute.edu.qa

تاريخ القبول: 2026/06/06

تاريخ الإرسال: 2025/05/06

ملخص:

تروم هذه الورقة تحليل مظاهر التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، الذي ظهر بوضوح في حرب بالوكالة في اليمن، بوصفها من أهم الساحات التي يصارع فيها الطرفان لبسط سيطرتهما. واعتمدت الورقة تحليلاً تاريخياً لتتبع جذور العلاقات بين الطرفين، مسلطة الضوء على أبرز محطات الصراع والتعاون مروراً باتفاق مارس 2023، الذي رَعَتَه الصين.

تستند الورقة إلى النظرية الواقعية والنظرية البنائية في تحليل سلوك الدولتين عبر استعراض تاريخ العلاقات بينهما، متضمنة محطات منها الثورة الإيرانية 1979، وما تعلق بها من توتر في العلاقات مروراً بعاصفة الحزم في 2015. كما توقفت الورقة على تحليل أهمية اليمن لكل من الطرفين، مبرزة أدوات تنافسهما التي تنوعت بين الدعم العسكري، والإعلامي، والسياسي. وتطرقت الورقة لاتفاق مارس 2023، لتقييم مدى جدواه في تسوية الخلافات الدائرة بينهما. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود صعوبة في الحكم على علاقة الطرفين من خلال اتفاق، تمثل بالأساس في استئناف العلاقات الدبلوماسية، لا سيما مع تعقد حدة الصراع بينهما في ساحات أخرى.

كلمات مفتاحية: اتفاق مارس 2023؛ يمن؛ سعودية؛ تنافس إقليمي؛ عاصفة حزم.

Abstract:

This paper examines the regional rivalry between Saudi Arabia and Iran and its manifestation in Yemen as a proxy conflict. Employing a historical-analytical approach, the study examines the evolution of bilateral relations, tracing key phases of conflict and cooperation from the 1979 Iranian Revolution through Operation Decisive Storm in 2015, and culminating in the Chinese-brokered rapprochement agreement of March 2023.

The paper draws on realist and constructivist theoretical frameworks to interpret the dynamics that have shaped Saudi-Iranian relations. It further investigates Yemen's strategic significance for both states and the nature of their military, political, and media-related involvement in the conflict.

The study concludes that the March 2023 agreement, while marking a resumption of diplomatic relations, remains insufficient as a standalone framework for sustainable reconciliation. Consequently, it remains premature to predict the trajectory of Saudi-Iranian relations with confidence, given the agreement's limited scope and the absence of substantive confidence-building measures beyond the restoration of formal ties.

Keywords: March 2023 agreement; Yemen; regional rivalry; storm of determination.

* المؤلف المرسل.

1- المقدمة:

لطالما تصرفت السعودية وإيران كمتنافسين في الشرق الأوسط بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وبعد الحرب العراقية الإيرانية والتي امتدت بين 1980 و1988. ولطالما سعت السعودية إلى لجم طموحات إيران في المنطقة بالقوة أحياناً أو بخفض التصعيد ومحاولة احتواء الصراع أحياناً أخرى. وقد تصاعد الصراع غير المباشر بين الدولتين في أكثر من منطقة بعد ثورات الربيع العربي، مبرزاً الاختلافات الجوهرية في توجهات كل دولة. فبينما حظيت هذه الثورات بتأييد إيران الكبير لها، ورؤيتها لها على أنها امتداداً للثورة الإسلامية الإيرانية، حيث سعت إيران إلى دعم الفاعلين من غير الدول لتعزيز نفوذها، عارضتها السعودية خوفاً من انطلاق عدوى الثورات إلى داخلها وتهديد أمنها القومي، وركزت على الحفاظ على الوضع القائم وتعزيز نفوذها في الدول المجاورة. وكانت اليمن من أبرز المناطق التي ظهر بها الصراع السعودي الإيراني بوضوح. فتعد اليمن عمق السعودية الحيوي والاستراتيجي، في حين تنظر إليها إيران بوصفها ورقة ضغط في مواجهة النفوذ السعودي.

وقد حاول كل طرف اختبار قوة الطرف الآخر في اليمن ومحاولة التأثير في مساحة نفوذ الآخر إلى حد وصل إلى حرب بالوكالة. وتصاعدت المواجهات بين الطرفين والتي وصلت ذروتها بالتدخل السعودي في اليمن عبر "عاصفة الحزم" عام 2015، في محاولة لإضعاف الحوثيين وإعادة الحكومة الشرعية، بينما استمرت إيران في تقديم الدعم العسكري واللوجستي للحوثيين لتعزيز موقعهم في المشهد اليمني.

وبعد مواجهة غير مباشرة بين الطرفين امتدت لعدة سنوات في اليمن، كان لتوقيع إيران والسعودية اتفاق مارس 2023 برعاية الصين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد سنوات من القطيعة صدمة كبيرة. ففي حين أيدى البعض وتفاءل بأنه سيكون خطوة لردم الهوة المتسعة بين الدولتين وبداية طريق حل الصراعات العالقة بينهما، والتي ستكون اليمن في قلبها، رأى البعض أن الاتفاق ما هو إلا وسيلة لتهدئة الصراع الدائر بينهما والذي استنزف موارد كلا الطرفين.

ومن هنا فإن الإشكالية التي تستعرضها هذه الدراسة هي: هل سيؤدي الاتفاق السعودي الإيراني الذي تم توقيعه في مارس 2023 إلى تقليل مساحة الصراع بين الطرفين؟

تعتمد الورقة على مزيج من النظرية الواقعية والبنائية في تفسير سلوك الطرفين. فبينما تنظر النظرية الواقعية إلى سلوك السعودية باعتباره انعكاساً لمتطلبات الأمن القومي في ظل بيئة فوضوية، توفر البنائية منظوراً لفهم السلوك الإيراني من منظور الهوية والأيديولوجيا ومدى تأثيرهما في توجيه السلوك الإيراني.

تنقسم هذه الورقة إلى عدة محاور رئيسية تساهم في تقديم تحليل معمق للتنافس الإقليمي بين السعودية وإيران في اليمن، مستندة إلى كل من النظرية الواقعية والبنائية لفهم سلوك الطرفين. واستعرضت الورقة تاريخ العلاقات بين البلدين منذ نشأتها، مروراً بفترات التقارب والصراع بينهما، وحتى الثورة الإيرانية في 1979 وما تبعها من توتر وتصعيد. كما ناقشت الورقة أهمية اليمن لكل من السعودية وإيران، مع تحليل العوامل الجيوسياسية والأيدولوجية التي جعلت منها ساحة للصراع بالوكالة. وتناولت الورقة أدوات التنافس بين الطرفين، بما في ذلك الحرب بالوكالة والتدخلات السياسية والعسكرية وصولاً إلى "عاصفة الحزم" في عام 2015، ثم عرجت الورقة على اتفاق مارس 2023 برعاية الصين، في محاولة لتقييم مدى تأثيره المحتمل على خفض التوترات الإقليمية.

2- الإطار النظري:

تعتمد الورقة على مقاربة نظرية توليفية بين الواقعية والبنائية. وتفترض النظرية الواقعية أن الأمن مسألة أساسية للدول في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي. ولتحقيق ذلك تحاول الدولة زيادة قوتها لردع المعتدين والأعداء المحتملين، بل وشن حروب لمنع الدول المتنافسة من أن تكون قوية عسكرياً، فهدفها النهائي هو الحفاظ على بقائها في حماية أمنها القومي، وأن الدول تتصارع من أجل النفوذ وتبحث عن مصلحتها بالأساس، كما تفترض أن هناك احتمالية لوقوع الحرب دوماً بين الدول والذي يرجع إما للطبيعة الشريرة، أو خصائص الدولة أو بنية النظام الدولي (رابح، الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية)، (2017).

أما النظرية البنائية فنجد أن من أبرز مفاهيمها هو مفهوم إعادة النظر في العلاقة بين الفاعل والبنية. ترى البنائية أن الفاعلين والبنية يشكلون بعضهم بعضاً، فيساهم الفاعلون في تشكيل البنية من خلال قدرتهم على خلق المعايير والهويات والممارسات، بينما تؤثر البنية على سلوك الفاعلين وتفاعلم فيها من خلال عملية مستمرة من إعادة تعريف هوياتهم ومصالحهم، نتيجةً للتفاعلات في البنية، وترى أن الهوية تنشأ خلال علاقة التفاعل بين البنية والفاعل، كما أن الهوية متغيرة نتيجة للتفاعل المستمر بين الفاعل والبنية، حيث توفر البنائية منظوراً أوسع للتكوين المتبادل بين الدولة -كفاعل- والنظام -كبنية-، مما يمكن من خلاله فهم سلوك الفاعلين نتيجةً لتغير هويتهم، التي يؤكد البنائيون على أنها تتغير بمرور الوقت وعبر السياقات، وتجادل البنائية أن المصالح مبنية وفقاً لسياق اجتماعي وعرضة للتغيير من قبل الفاعلين وأثناء تفاعلم في البنية. حيث إن المصلحة تحدد بناءً على الهوية التي تشكلت نتيجة للتكوين المتبادل بين الفاعل والبنية، والمصلحة بدورها تؤثر على سلوك الفاعل، ولكن من أبرز ما أكدت عليه البنائية هو أن

جزء من المصلحة مادي يتمثل في رغبات الفواعل، ولا يمكن فهمه بمعزل عن المعتقدات التي يلجأ من خلالها الفاعلين لتحقيق رغباتهم (Viotti & Kauppi, 2012).

3- جذور التنافس الإقليمي بين الدولتين:

تنوعت العلاقات السعودية الإيرانية بين الصراع والتقارب، وبالتالي علينا الوقوف أولاً على جذور التنافس الإقليمي بين البلدين لفهم طبيعة العلاقة بينهما. في عام 1925 قام الشاه رضا بهلوي باحتلال إقليم عربستان والذي تسكنه أغلبية ناطقة باللغة العربية والتي كان يعمل البريطانيون على فصلها عن بلاد فارس، ولفت هذا الأمر نظر السلطان عبد العزيز، سلطان نجد والحجاز وملحقاتها في ذلك الوقت، مدرّكاً الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج، خاصة البحرين ذات الأغلبية الشيعية، التي ما انكفأت إيران تدعي بأنها جزء من إيران. ولكن الملك عبد العزيز وقع معاهدة ثنائية مع الحكومة البريطانية في عام 1927 اعترفت بموجها بحكومات الدول الخليجية، ومن ضمنها مملكة البحرين. وقد ردت إيران على ذلك بتقديم شكوى بشأن سيادتها على البحرين في عصابة الأمم من العام نفسه، وظل النزاع بلا حل بين الدولتين. وبالرغم من ذلك، فقد وقع البلدان معاهدة صداقة بينهما عام 1929، وذلك نتيجة لمفاوضات أجراها الملك عبد العزيز مع الجانب الإيراني، واتفقا على عدم الاعتداء بينهما وتم افتتاح سفارة إيرانية في جدة عام 1930.

ثم انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1943 على خلفية إعدام السعودية أحد الحجاج الإيرانيين. ولكن تم استئناف العلاقات بين البلدين عام 1947 بطلب من الملك عبد العزيز إلى الشاه محمد رضا بهلوي، وكانت المصلحة المشتركة بينهما هي تطوير صناعة النفط. وفي عام 1968، طفت الخلافات بين إيران والسعودية مرة أخرى، إذ كان من المقرر أن يقوم الشاه بزيارة السعودية في خطوة ودية بين البلدين، ولكن هذه الزيارة سبقتها زيارة حاكم البحرين- إلى السعودية واستقبل كرئيس دولة وصدر بيان مشترك بين البلدين شدد فيه على العلاقات التاريخية التي تجمعهما وضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تأكيد السعودية دعمها الكامل لحكومة البحرين. فما كان من إيران إلا أن ألغت زيارة الشاه إلى السعودية احتجاجاً على تصرف السعودية مع البحرين. كما برز نزاع آخر بين الدولتين خلال بداية الستينات، يتعلق باستخراج النفط في المياه المتنازع عليها. وبعد أن اتفق الطرفان على إيقاف عمليات التنقيب حتى يتم الاتفاق بينهما، انهارت التسوية حين قامت مدفعية إيرانية بطرد آلة تنقيب سعودية تابعة لشركة أرامكو السعودية من مياه خليجية كانت إيران تطالب بضمها. وكانت الحادثة كافية لإعادة إحياء النزاع بين البلدين. وبعد شد وجذب بين الدولتين، قام الشاه بزيارة جدة في يونيو 1968 مما أدى إلى استكمال الاجتماعات بين الدولتين لحل ما بينهما من مسائل خلافية مع عودة العلاقات الإيرانية السعودية وتسوية مسألة البحرين عام 1970 (آل سعود، 2006).

وتميز العقد الأول من السبعينات بانتعاش التعاون بين الدولتين، محاولتين تدارك المسائل الخلافية بينهما، وتمحورت هذه المسائل بالأساس حول أربعة مسائل: جزر الخليج، حيث عارضت السعودية أي جهود لإيران لضم جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. ومع احتلال إيران لهذه الجزر أصبح من الصعب على السعودية أن تتعاون مع إيران فيما يتعلق بشؤون الخليج. والمسألة الثانية هي مسألة النفط، الذي تعتمد عليه كلتا الدولتين كمصدر أساسي للدخل. وقد اتبع الشاه محمد رضا بهلوي عام 1971 بدعم من أمريكا سياسة نفطية مختلفة عن سياسة السعودية والتي كانت تربط النفط بالصراع العربي الإسرائيلي، كذلك الاختلاف في سياسة التسعير، ولكن السعودية أرادت إثبات حسن النوايا. فقام السفير السعودي عام 1974 بزيارة إيران لمناقشة تسعير النفط، ووعد الشاه أن يقوم بربط سياساته النفطية المستقبلية بعد ذلك بسياسات السعودية. وفي 1977، قبل الشاه بالموقف السعودي. ويتضح أن الشاه كان يحاول دوماً التعاون مع الملك فيصل فيما يخص السياسات الإقليمية والإسلامية وإن شاب موقفه أحياناً بعض التراجع والاعتراضات.

أما المسألة الثالثة فهي التهديدات الشيوعية. ففي عام 1975 انضما البلدان الى نادٍ سري مناهض للشيوعية بالتحالف مع مصر والمغرب وفرنسا. وبعد اغتيال الملك فيصل في عام 1975، قام الشاه بزيارة إيران، وقد ساهم ذلك في تعزيز التفاهم المشترك والعلاقات بين البلدين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية إقليمياً، ودولياً. وبالتالي شهدت السنوات الأربع قبل سقوط الشاه في عام 1979 مرحلة لعلاقات تتسم بالتعاون بين البلدين وأحرزا فيها تقدماً في مختلف المجالات. وساهمت في ذلك فورة النفط والتي أدت الى ارتفاع أسعار النفط. وقد تبادل المسئولون الإيرانيون والسعوديون الزيارات بما في ذلك زيارة ولي العهد "فهد بن عبد العزيز" في ذلك الوقت والملك خالد. وبالتالي، فقد اتسمت هذه المرحلة بالصدقة بين البلدين. ويتضح أن العلاقات بين البلدين كانت جيدة وإن شابها توترات أحياناً في السياسة الخارجية، ولكن كان يتم احتواؤها بشكل سلمي، وقد كان سبب التعاون بالأساس يرجع لانتسابهما لنفس المعسكر الذي تقوده أمريكا وشعورهما بتهديد الحركات الشيوعية. ولكن صعود آية الله الخميني وسقوط الملكية وإعلان الجمهورية الإسلامية عام 1979 شكل نقطة تحول في علاقة البلدين (باديب، 1994).

وعلياً أولاً فهم أهداف السياسة الخارجية لكلا البلدين قبل الحديث عن فترة الخلافات التي شهدتها العلاقة بين البلدين بعد الثورة الإيرانية. ففي حين تهدف السياسة الخارجية الإيرانية إلى إقامة حكومة إسلامية عالمية والقضاء على التسلط والتأكيد على الحياد، "لا الشرق ولا الغرب". بجانب مبدأ دعم المستضعفين والحركات التحررية، ونشر الإسلام والدعوة له وخاصة المذهب الشيعي، وهو متصل بفكرة تصدير الثورة والتي هي من أهم مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، وهو من أهم ما يسبب الصراع والتوتر في علاقتها بالسعودية والخليج وحتى بقية الدول العربية. في

المقابل فإن أهداف السياسة الخارجية السعودية تتمحور حول الزعامة السياسية للعالم الإسلامي وخصوصاً العالم العربي، وتوحيد العالم العربي، والدعوة إلى المذهب الوهابي، والحيلولة دون انتشار الثورة الإسلامية والمحافظة على الوضع القائم في العالم الإسلامي. وبالتالي نجد هنا تنافس الدولتين على الزعامة وعدم قدرة السعودية على مساومة الثورة الإسلامية الإيرانية الهادفة لإحداث تغييرات في البنية الإقليمية. كما نلاحظ تعارض في سياسات الدولتين، فبينما تسعى إيران لتصدير الثورة، فإن السعودية في المقابل تحول دون ذلك، بل وتنتهج سياسة الحفاظ على الوضع القائم، وكلا الدولتين تتنافسان في قيادة العالم الإسلامي (نصر، 2023).

وبالرجوع إلى تتبع علاقة الدولتين والتي تميزت بالتقلب الشديد وغلب عليها الصراع منذ اندلاع الثورة الإيرانية. فبعد إعلان نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 شاب علاقة البلدين الكثير من التوتر. فالنظام الجمهوري الإسلامي في إيران يهدف إلى تغيير المشهد الإقليمي عبر ايدولوجيته. وتتمحور المسائل الخلافية بالأساس في أربع ملفات، أحدهم اختلاف التوجهات السياسية والأيدولوجية بين البلدين. والثاني العلاقة مع الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية حيث ترى السعودية أن وجود قوات أمريكية في منطقة الخليج لا مناص عنه لأمنها، بينما ترى فيه إيران تهديداً لها، بجانب قضية البرنامج النووي الإيراني. وثالثها التنافس على قيادة العالم الإسلامي، ومحاولة إيران الظهور بمظهر حامي الشيعة بالرغم من أنهم يمثلون 13% فقط من المسلمين في العالم. وأيضاً محاولات إيران لتغيير النظام الإقليمي بما يلائم مصالحها سواء من خلال محاولة تصدير الثورة أو من خلال دعم بعض المجموعات والتحالف معهم. ورابعاً ملف النفط.

وعندما اندلعت الثورة الإيرانية، سعت السعودية إلى حث الولايات المتحدة على دعم نظام الشاه. إلا أن واشنطن قررت الاعتراف بالنظام الجديد بقيادة الخميني، ووافقت على استئناف ارسال الأسلحة. لكن مع تزايد الصراعات بين القوى داخل إيران، وانتشار شائعات حول سعي الولايات المتحدة لانقلاب مضاد لإعادة الشاه للحكم، الأمر الذي دفع الحركة الطلابية لاقتحام السفارة الأمريكية في إيران، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين بلا رجعة. وأمام هذه التحولات، تابعت السعودية تطورات الأوضاع في إيران عن كثب، خاصة في ظل استيائها من موقف واشنطن في التخلي عن حليفها الشاه. ونتيجة للمخاوف الأمنية المتزايدة، أنشأت دول الخليج بقيادة السعودية مجلس التعاون الخليجي لمناقشة التهديدات الأمنية والتصدي لها. ودعم المجلس العراق مالياً خلال حربه ضد إيران والتي امتدت من 1980 إلى 1988، وقد كان هدف الحرب لجم النفوذ الإيراني وتأمين دول الخليج، وبهذا حلت إيران محل العراق باعتبارها التهديد الأكبر. وذلك لأن إيران اعتمدت كما تم الإشارة على فكرة تصدير الثورة باعتبارها ركيزة من ركائز سياستها الخارجية. وكان خطاها الثوري يمتد للدول المجاورة، وذلك لسعيها لإبراز نفسها باعتبارها حامية الشيعة في كل

الدول. وهو ما سبب قلق دول الخليج والتي يوجد في بعضها أغلبية شيعية مثل البحرين أو أقلية مثل السعودية. وقد أدى ذلك إلى استنفار السعودية خاصة مع دعم إيران لجماعات معارضة داخل دول الخليج، مما دفع بهم إلى اللجوء إلى أدوات أمنية لتأمين أنظمتهم (بهجت، 2023). فمثلاً في عام 1981، حدثت اضطرابات ومصادمات بين شعبة السعودية الموجودين في المنطقة الشرقية، والسلطات السعودية، استجابةً لنداء الخميني في إيران بالثورة على النظام الحاكم. ولكن السعودية تمكنت من احتواء الوضع وردع الشيعة بالداخل. ومع ذلك فقد استمرت التوترات حتى نهاية الحرب العراقية الإيرانية. وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، قام 450 مثقف من شعبة السعودية بصياغة وثيقة بعنوان "شركاء في الوطن صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع" وطالبوا فيها بإلغاء سياسة التمييز ضدهم في المراتب العليا في الدولة، وتولي الوظائف الإدارية والعسكرية وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية، وهو ما سبب توتر داخلية في السعودية (مكاوي، صهيب، و بدوي، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، 2017).

وفي عام 1984، أسقطت السعودية طائرتين من بين 4 طائرات إيرانية اخترقت المجال الجوي السعودي وقد نجحت إحدى الطائرات في قصف خزان مياه في مدينة الدمام وتدميره (بهجت، 2023). وفي محاولة لاحتواء التوترات المتصاعدة بين البلدين، اتخذت السعودية خطوة تهدئة عام 1986 للحيلولة دون انتشار تأثير الثورة الإسلامية وحل القضايا الخلافية بين الدولتين. وفي هذا السياق، زار وزير الخارجية السعودي آنذاك "سعود الفيصل" إيران لإجراء مناقشات حول القضايا الخلافية من بينها الحج، وسياسات منظمة "الأوبك"، والحرب العراقية الإيرانية. وبالمثل قام وزير الخارجية الإيراني "علي ولاياتي" بزيارة السعودية، ولكن لم تتوصل هذه المباحثات إلى أية نتائج. وفي عام 1987، شهدت العلاقات بيد البلدين تصعيداً كبيراً، حيث وقعت حادثة الحج التي أسفرت عن مقتل أكثر من 400 حاج إيراني، ووقعت مئات الإصابات. وذلك عندما قام الحجاج الإيرانيون بالتظاهر في الحرم. وعلى إثر هذه الحادثة، قامت السعودية بإغلاق سفارتها في إيران لتقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في حالة عداء صريح بينهما، معلنةً أن إيران أرادت استهداف المسجد الحرام والإخلال بمواسم الحج وإعلان الحكومة الإسلامية في الحجاز.

وفي المقابل، استثمرت إيران ملايين الدولارات لدعم الحركات الشيعية، بل وحتى السنية المناهضة للسعودية ودول الخليج. وفي ظل تصاعد التوترات، تعرضت سفارة السعودية في إيران لهجوم، ما دفع السعودية في مايو 1989 إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران بالكامل، وأخرجت الدبلوماسيين الإيرانيين من السعودية ومنعت دخول حجاج إيرانيين السعودية لمدة عامين (نصر، 2023). ويعكس هذا التصعيد مدى التصادم بين البلدين وصولاً إلى حالة من العداء العلني المتبادل.

أما خلال عقد التسعينات، فاتسمت العلاقات بالتأرجح بين التقارب والصراع، وذلك نتيجة لعوامل إقليمية أو ثنائية بين البلدين. فعندما عارضت إيران الغزو العراقي للكويت عام 1990 والتزمت بالحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، تحسنت العلاقات بين الدولتين، وعلى إثرها عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1991. إلا أن هذا التقارب لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما ساءت العلاقات مرة أخرى عام 1996، على إثر حادثة تفجير "الخبر"، حيث اتهمت الولايات المتحدة إيران بأنها المسؤولة عن حادث التفجير. غير أنه مع وصول محمد خاتمي للحكم والذي تبني سياسة انفتاحية تهدف إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار والخروج من حالة العزلة الدولية المفروضة عليها وخاصة مع السعودية، ساهم في استعادة التقارب بين البلدين، حيث قام بزيارة السعودية عام 1999 وقد وصلت ذروة العلاقات بين البلدين بتوقيع اتفاق التعاون الأمني في عام 2001، ولكن وقوع هجمات 11 سبتمبر وضع حد لهذا التقارب بين البلدين، حيث أدت تداعياتها إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية..

وقد حاولت أمريكا تحميل السعودية مسؤولية الهجمات نظراً لوجود 15 سعودي من أصل 19 من منفذي الهجمات، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين. في حين قامت إيران بالاستفادة من هذا التوتر بين البلدين وساعدت أمريكا في غزو أفغانستان ومهدت وصولها إلى العراق. وبذلك تخلصت إيران من عدوين وخاصة العراق والتي كانت تحول دون توسع نفوذ إيران الإقليمي. وقد مكن الغزو الأمريكي للعراق وصول شيعة العراق لسدة الحكم بعد قيام إيران بدعمهم وتمويلهم، وبعد عام 2033، تحول هؤلاء إلى ميليشيات عسكرية. وفي خضم هذه التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، وصل أحمد نجادى إلى السلطة في إيران عام 2005، وبدأ يتبلور مشروع إيراني مهيمن من خلال شبكات تحالف كانت قد بنتها إيران على مدار عقود.

ومن المهم هنا الحديث عن معضلة إيران الأمنية، حيث أنها أحد المحاور الأساسية في سياستها الإقليمية، فهي لا تسعى إلى تغيير في علاقات القوة داخلياً فحسب، وإنما تهدف إلى تغيير بنية النظام الإقليمي. وذلك من خلال تصدير الثورة إلى الخارج للتأثير في موازين القوى وتغيير القواعد التي يقوم عليها النظام الإقليمي والدولي.

ونتيجة لهذه التوجهات، واجهت إيران مقاومة شديدة من قبل الدول المجاورة لها، وعلى رأسها السعودية، خاصة مع طبيعة هذه السياسات التوسعية والتبشيرية والتغييرية. وللحد من النفوذ الإيراني، بدأت محاولات تقويض قدرات إيران ولجمها، وكان من أبرز هذه الجهود الحرب العراقية الإيرانية والتي خرجت منها منهكة. وخاصة مع فرض "قانون دامتو" من قبل الولايات المتحدة والذي شدد العقوبات عليها، لا سيما في قطاع النفط وعزلها كلياً عن النظام الاقتصادي الدولي.

وأما هذه التحديات، تبنت إيران نهجاً مختلفاً قررت من خلاله عدم الضلوع في حروب مباشرة على أراضيها خاصة مع ضعف قواتها العسكرية التقليدية وامتلاكها لأسلحة تقليدية غير متطورة بسبب العزلة الدولية التي فرضتها عليها أمريكا وحظرها استيراد السلاح. وبدلاً من ذلك، لجأت إلى استراتيجية مختلفة من خلال وسائل غير تقليدية، منها الحرب بالوكالة، وإنشاء ميليشيات، واختراق مجتمعات الدول المجاورة واتخاذ حلفاء فيها. وقد أفضت هذه الاستراتيجية إلى توسيع النفوذ الإيراني، حيث أقامت مناطق نفوذ في الدول العربية وأنشأت علاقات مع مجموعات محلية لمواجهة القوى المعادية لها دون الانخراط مباشرة في مواجهتها. وقد بدأت تنفيذ هذه العقيدة الأمنية في لبنان حيث تحول "حزب الله" في لبنان منذ إنشائه في 1982 إلى أداة بيد إيران في مواجهة خصومها وردعهم عن مواجهتها والتي كانت أداة ناجحة. وواجهت السعودية في اليمن من خلال دعم الحوثيين، مما جعلها ساحة جديدة للصراع السعودي الإيراني (بهجت، 2023).

كما لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الدور الذي تود إيران لعبه وتسعى له مدفوعاً بتصوراتها الذاتية لنفسها النابعة من الإرث التاريخي كإمبراطورية كانت ذات نفوذ وهيمنة. فضلاً عن المظلومية التاريخية للتشيع الإيراني والإحساس بالظلم. وعليه فإن هذه التصورات الذاتية بالتفاعل مع ملاسبات الثورة الإيرانية وكذلك حرب الثماني سنوات مع العراق وما نتج عنها من عزلة إقليمية، خلق شعور بالتهديد وعدم الإحساس بالأمن. لا سيما في ظل جوار جغرافي تعدده خطر عليها نظراً للاختلاف العرقي والمذهبي بينهما وهو ما يولد إحساساً بالتهديد طوال الوقت. وبالتالي أصبح هدفها الأساسي دفع التهديدات وأي أخطار قائمة أو محتملة. الأمر الذي دفعها لانتهاج هذه السياسات المشار لها ومنها دعم الجماعات المناهضة للأنظمة في الدول المجاورة وإنشاء ميليشيات مسلحة وتبني استراتيجية حامية الشيعة، وذلك لحماية نفسها من خلال قيادة محور إقليمي ذات امتدادات في المنطقة يمثل خط الدفاع الأول عنها (القاضي، 2017).

جذور التنافس الإقليمي في اليمن:

إن نشأة اليمن سواء قبل تحقيق الوحدة بين شطريه عام 1990 أو بعده لم تكن قائمة على أسس الدولة الحديثة ذات النظام القانوني والدستوري المتناسك. وإنما تمحورت حول البنى القبلية التقليدية والتي هي الفاعل الأساسي والمؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما يُعرف عن اليمن أنه بلد الانقسامات والصراعات، قد قام على عبد الله صالح الرئيس السابق بإنشاء توازنات وتحالفات على أسس قبلية لتدعيم وتثبيت حكمه، مما أدى لنشوء مراكز قوى داخل الجيش وأجهزة الأمن.

ويواجه اليمن مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية المعقدة، والتي تشمل الأزمة الاقتصادية، ومشكلة نزعة الجنوب للانفصال عن الشمال، ومشكلة الحوثيين مع السلطة

السياسية، ومشكلة تنظيم القاعدة في اليمن. إذ يعد اليمن أفقر بلد عربي، ويعاني من مشكلات اقتصادية عديدة أبرزها انتشار الفساد المالي والإداري وضعف الأداء الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة. وهو بدوره ما يؤدي إلى زيادة اندلاع النزاعات المسلحة لعدم قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

أما قضية انفصال الجنوب، فلم تؤد الوحدة التي أعلنت عام 1990 لاتحاد شطريه فعلياً، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية في عام 1994، نتيجة لعدم استجابة السلطات الرسمية لمطالب الجنوبيين، بل وقمعهم. ومع انتهاء الحرب قام النظام باتخاذ خطوات راديكالية بإزاحة المسؤولين الجنوبيين من مراكز السلطة في الجيش وغيرها. وهو ما أدى إلى انبثاق الحراك الجنوبي عام 2007، وواجهتهم الدولة بإجراءات صارمة مما دفع الحراك إلى تبني خطاب أكثر حدة شمل المطالبة الصريحة بالانفصال. فازداد قمع الحكومة لهم مما أدى إلى حراك عام 2008 ثم 2009 وصولاً إلى ثورة 2011 والتي صرحوا فيها علنياً بمطلب انفصال الجنوب عن الشمال.

أما مشكلة الحوثيين فعلياً أولاً الإشارة إلى وجود مذهبيين في اليمن، وهما الشيعة متمثلة في الزيدية والسنة متمثلة في المذهب الشافعي. وقد نشأت حركة الحوثيين أو "الشباب المؤمن" على يد بدر الدين الحوثي وهي حركة تسعى لاسترداد الإمامة وتعتنق أفكار وعقائد الإثني عشرية (شيعة إيران). والجدير بالذكر أن بدر الدين الحوثي كان صديقاً للإمام الخميني مفجر الثورة الإيرانية في إيران 1979، بل إن الحركة تتبنى نفس شعارات إيران من قبيل "الموت لأمريكا وإسرائيل" وتقوم بتدريس مادة الثورة الإيرانية لأعضاء الجماعة. وقد سافر إلى إيران وتلقى أعضاء جماعته تدريبات على يد الحرس الثوري الإيراني والذين أصبحوا فيما بعد من يسيطرون على اليمن ويديرونها.

وكما سبق وتمت الإشارة، فإن النظام قائم على توازنات قبلية، وقد قام على صالح الرئيس السابق بانتهاج سياسات التحالفات لإضعاف خصومه أو القضاء عليهم مع الحوثيين. كذلك فقد دعم الحوثيين مالياً واستخدمهم كورقة ضغط ضد خصومه السياسيين في الداخل أو حتى الخارج أي السعودية. ولكن عندما نجح في حل خلافاته أراد إضعاف جماعة الحوثيين وتفكيكهم، ودعم جماعة السلفيين المضادة لهم كوسيلة، وهي اللعبة التي يلعبها دوماً باستخدام جماعة لإضعاف الأخرى. ولكن جماعة الحوثيين قاومت واستخدمت العنف وسيلة.

بدأت العلاقة بين الطرفين في التدهور بدءاً من عام 2003، وتصاعدت المواجهات بين الطرفين حين حدثت أول مواجهة بين بينهما عام 2004. واستمرت المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والحوثيين السنوات التالية، خاصة في أعوام 2005 و2007 و2009. وخلال هذه الصراعات أعلنت الحكومة اكتشاف تورط إيران في دعم الحوثيين، واكتشاف ستة مخازن

للأسلحة مكتوب عليها صنع في إيران. وأثناء هذه المعركة، اعتدي الحوثيين على الحدود السعودية مما أُنذر بخطر تدخل السعودية للدفاع عن حدودها، خاصة بعد اكتشاف السعودية لمخزن أسلحة وذخائر في جبل الدخان الموجود على الحدود. وقد تمكن الحوثيين من الصمود ضد القوات النظامية للجيش اليمني خلال ست حروب، وهو ما أظهر الجماعة كحركة شعبية قوية في الداخل والخارج وتنظيم عسكري قوي. لا سيما مع تكتيكات حرب العصابات التي اتبعتها وتمركزهم مناطق جبلية. وقد استخدم الحوثيين اسم جديد لجماعتهم في عام 2010 وهو "أنصار الله". ليعكس توجهها العقائدي والسياسي.

أما مشكلة تنظيم القاعدة في اليمن، والذي قام بجعل الأراضي اليمنية قاعدة لانطلاق عملياته ونشاطاته، مستغلاً حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها البلاد. وفي هذا السياق، خاضت السعودية عمليات عسكرية ضد التنظيم في عام 2000، مما أدى إلى دفع عناصره نحو التركز في اليمن (الشنباري، 2016).

4-الأهمية الاستراتيجية لليمن في السياسة السعودية:

لليمن خصوصية بالنسبة للسعودية، فهي تمثل عمقاً استراتيجياً لها، فضلاً عن كونه ذا أهمية اقتصادية وأمنية واستراتيجية. وينبع الاهتمام السعودي باليمن كونها أحد مصادر الأمن القومي وتحيطها من الجنوب. ويعد أهم عاملين يحكمان السلوك السعودي تجاه اليمن هما العامل الجيوسياسي والعامل الأيديولوجي. فيطل اليمن على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر ببحر العرب وخليج عدن والمحيط الهندي مما يجعله أحد أهم جيران السعودية. وتعرّزت هذه الأهمية بعد توقيع اتفاقية الطائف بين الطرفين عام 1934، منهية الصراع الحدودي بين البلدين. كما أن الشعب اليمني يدين أغليته بالمذهب السني مع وجود أقلية شيعية تمثل تقريباً 35%، ومعظمهم من الشيعة الزيدية، إلى جانب وجود أقليات من الشيعة الإمامية، والاسماعيلية، والاثنا عشرية. ويُنظر إلى الحوثيين باعتبارهم أقرب إلى الاثنا عشرية كما سبق الإشارة، وهم أهم مكونات الشيعة في اليمن.

وتتصاعد مخاوف السعودية من الدور الحوثي في اليمن ما يتبناه الحوثيين من شعارات ومواقف مستوحاة مع العقيدة الإيرانية، متمثلة في مواجهة الاستكبار العالمي ومقاومة إسرائيل تحت شعار "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود". وتعتبر السعودية أن الحوثيين الشيعة الذين تدعمهم إيران، أداة إيران في المنطقة الهادفة إلى زعزعة أمنها القومي وتهديد النفوذ السعودي السني في المنطقة مما يعزز مخاوفها من التوسع الإيراني في اليمن (فايز، 2023).

وعلى الجانب الآخر، تتبنى إيران نهجاً استراتيجياً انطلاقاً من سياستها في دعم الأقليات الشيعية حول العالم، والموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن الذي يطل على باب المندب، والذي يمنحه سيطرة كبيرة على الشحن العالمي، تقوم بالتدخل في اليمن بما يخدم مصالحها. فقد سبق ودعمت الحراك الجنوبي في اليمن ثم تماشت مصالحها لاحقاً مع الحوثيين. وبشكل عام، كانت العلاقات بين إيران والدولة الزيدية في اليمن في بداية القرن العشرين محدودة، ولم تقدم دعم كبير لنظام الإمامة في اليمن خلال الستينيات قبل الانقلاب وإعلان نظام الجمهورية، ومع ذلك كانت اليمن أول دولة تعترف بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد ثورة 1979، ولكن سياسات اليمن بعد ذلك خلال الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينات والتي جاءت داعمة للعراق متأثرة بالسعودية جعل العلاقة بينهما فاترة (الغوري، 2024).

استلهم الحوثيين نموذج الثورة الإيراني، حيث كان حسين الحوثي، زعيم الحركة، متأثراً بفكر الخميني، والذي قام بالدراسة في إيران لعدة سنوات، مما انعكس عليه في تبنيه نفس شعارات إيران من معاداة أمريكا وإسرائيل. وقد كان مقتنعاً بضرورة تطبيق الآلية الثورية في اليمن (الصمادي، 2020).

ومرت العلاقة بين الحوثيين وإيران بعدة مراحل، وكانت المرحلة الأولى والتي تمتد منذ بداية الألفية إلى 2003، بداية الحرب بين الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح، في وقت كانت إيران بدأت فيه تطبق مشروعها بعد احتلال العراق والذي كان بمثابة انفراجة لإيران. حيث بدأت إيران تقدم الدعم والتحالف مع الفاعلين من غير الدول كالجماعات المسلحة وغيرها والتي ترفض الوضع القائم في دولها وترغب بالثورة عليه بدعوى أنها لا تحصل على حقوقها. وكانت المرحلة الثانية ما بين 2004 و2010، وقد نشبت خلالها 6 حروب بين الحوثيين والحكومة اليمنية، واتهمت الحكومة اليمنية إيران بدعم الحوثيين مالياً وعسكرياً، فقد قامت بتدريب الحوثيين على يد مدربين من الحرس الثوري كما امدتهم بالمال لشراء الأسلحة.

فكما تم الإشارة سابقاً كشفت الحكومة عن 6 مخازن للأسلحة من ضمنها أسلحة مكتوب عليها صنع في إيران. كما أعلنت الحكومة القبض على سفينة إيرانية محملة بالأسلحة والذخيرة كانت متجهة للحوثيين. ثم جاءت المرحلة الثالثة خلال ثورة 2011 وانقلاب الحوثيين 2014، والتي برز خلالها الدور الإيراني بشكل أكثر وضوحاً، حيث أصبحت أدوات إيران الاستخباراتية والعسكرية أكثر انخراطاً في المشهد اليمني (جار الله، 2024). وقد أدى ذلك إلى تصعيد التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، حيث تبنت كل دولة استراتيجيات مختلفة للتعامل مع التطورات في اليمن. وهو ما يتطلب تحليلاً لاستجابة كل طرف ووسائل التنافس بينهم في هذه الساحة.

5- الثورة اليمنية 2011:

عندما اندلعت الثورة اليمنية في فبراير 2011 بدأت تتكشف وسائل إيران العسكرية والاستخباراتية في اليمن وتعاظم النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية منذ ذلك الحين. فقد كان للحوثيين حلفاء إيران في اليمن الدور الأبرز في الأحداث التي تلت قيام الثورة، فقد كانوا متواجدين في كل ميادين الحراك الثوري وأسسوا تكتل شبابي من أبناء الحركة أطلقوا عليه "شباب الصمود". وبالعودة إلى أحداث الثورة فقد طغت عليها الانقسامات والنزاعات الطائفية والحزبية والقبلية وهو ما يجب الإشارة له حتى نفهم كيف سيطر الحوثيين على المشهد بعد ذلك بدعم من إيران.

فقد حاول حزب "الإصلاح" إثبات حضور الإخوان في الثورة برفع شعارات تؤكد دورهم، بينما حاول الشباب في المقابل التأكيد على أن الثورة ثورة شباب فقط. وعلى الجانب الآخر فقد اعتمدت السلطة والمعارضة على النفوذ القبلي في حشد الجماهير. فقد انشق حسين الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد، وانضم للحراك الثوري وبناءً عليه انضمت قبائل حاشد كلها إلى الحراك في مواجهة الرئيس صالح، الذي اعتمد على القبائل الموالية له وخاصة قبيلة سنحان التي تسيطر على الجيش مع أقاربه.

ونتيجة لذلك تمكن صالح من السيطرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية لمحاولة القضاء على الثورة بالقتل والعنف. ولكن حدث ما قلب الأمور رأساً على عقب، وهو انشقاق على محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع لواء مع مجموعة قيادات ميدانية، وأعلنوا انضمامهم للثورة وتأييدهم لها بعدما كانوا من أبرز حلفاء الرئيس صالح. وهذا بالطبع أثار استياء الحوثيين نظراً لكونه كان المسؤول في كافة الحروب التي شنتها الدولة ضدهم. وفي خضم هذه التطورات، حاول صالح السيطرة على الأمور، فقصف القبائل المعارضة له ومن ضمنها منزل الشيخ صادق الأحمر، فرد عليه آل الأحمر بقصف مسجد دار الرئاسة في صنعاء مما أدى إلى إصابته ونقله إلى السعودية لتلقي العلاج في يونيو 2011.

وخلال هذه الأحداث، التزمت السعودية الصمت في بداية الثورة ولم تبد رد فعل. ولكن مع تصاعد حدة الصراع والعنف بين أطراف الثورة في اليمن تحركت للعب دورها الإقليمي من أجل السيطرة على الوضع والذي كان بطبيعة الحال داعماً لنظام صالح. ويعد هذا الموقف نابعاً من استراتيجية السعودية وخوفها من الثورات ووجود حكومة ديمقراطية في اليمن، والذي قد يلقي بظلاله عليها وأن يمتد ذلك إلى السعودية، بالأخص مع وجود أقلية شيعية بالسعودية سبق لهم واحتجوا وثاروا على السلطة مطالبين بتغيير شكل النظام السياسي (عبد الرزاق، 2017).

وكنتيجة لهذه الأحداث، حاولت دول الخليج التدخل بزعامة السعودية لمحاولة احتواء الصراع بالأدوات التفاوضية. وطرحت السعودية المبادرة الخليجية في إبريل 2011، لتسوية الصراع بين المعارضة والنظام ومنع تدويل الأزمة. وقد أصبحت هذه المبادرة الأساس لحل الصراع اليمني، وقد نجحت السعودية في إقناع صالح بالتوقيع على الاتفاقية ونقل السلطة سلمياً إلى نائبه عبدربه منصور وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة قبل إجراء الانتخابات وتشكيل دستور، لتفادي انجرار اليمن إلى حرب أهلية. وقد وقع الطرفين الاتفاقية في نوفمبر 2011، وذلك في مقابل منح صالح حصانة تحميه وتبقيه في المشهد السياسي. كما نصت المبادرة على عقد مؤتمر حوار وطني شامل تشارك فيه كل الأطراف المعنية بالصراع، وعُقدت أولى جلساته في مارس 2013، وقد شارك في الحوار قوى عدة بجانب النظام والمعارضة من ضمنها جماعة أنصار الله الحوثيين والتي كانت ترفض المبادرة الخليجية وتراها محاولة للالتفاف على الثورة (فلاح، 2022).

ومع نقل السلطة من علي عبد الله صالح إلى نائبه عبدربه منصور شهد الدور السعودي في اليمن تراجعاً نسبياً، في مقابل استمرار الدعم الإيراني للحوثيين الذين حاولوا خوض معارك ضد أطراف سياسية واجتماعية لمحاولة السيطرة على أكبر عدد من المناطق في اليمن. وقد استغلت إيران انشغال معظم الأطراف حول قضايا شكل الدولة والدستور وغيرها وحاولت التقريب بين علي عبد الله صالح والحوثيين، في محاولة لإعاقة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل. والذي كان يسعى له صالح كذلك لرغبته في العودة إلى السلطة وخوفه من تنفيذ قانون العدالة الانتقالية (جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة، 2018).

وتجدر الإشارة إلى أن إيران تحفظت على المبادرة الخليجية ورأتها محاولة من قبل السعودية لتسويق مشروعها السعودي على حساب الثورة اليمنية، وقد ظهر الموقف الإيراني الراض للمبادرة في تصريح وكلائها الحوثيين الذين عبروا عن رفضهم للمبادرة (محفوظ، 2023). كما رفض الحوثيين الانتخابات المبكرة ورفضوا الاعتراف بشرعية الرئيس الجديد عبد ربه منصور، خاصة وأن المبادرة تنص على حكومة موحدة وطنية تعني نزاع سلاح كافة الأطراف من بينها الحوثيين. فضلاً عن إفشال خطة الحوثي التي اتفق فيها مع علي صالح على تسلم محافظات شمال الشمال، وبهذا التقت مصالح الطرفين.

في موازاة ذلك، وبدعم من علي صالح، وزع الحوثيين أسلحة الدولة على الميليشيات التابعة لها، والتي تقع تحت تصرفات الوحدات والقيادات العسكرية الموالية لصالح. كما سعى الحوثيين وصالح وبعض عناصر الحراك الوطني المطالبة بفك الارتباط، في محاولة لإجهاض عملية التحول الديمقراطي في اليمن، وقاموا بإشاعة الفوضى في البلاد من خلال سلسلة من الأعمال والاعتداءات على خطوط الكهرباء وأنابيب الغاز والبترو. مما فاقم حدة الاستياء الشعبي ضد عبد ربه منصور،

وساهم في إضعاف ثقة الشارع اليمني بالمبادرة الخليجية، وإظهارها كمشروع سياسي غير قادر على تحقيق الاستقرار (الشنباري، 2016).

وفي نفس الوقت، استمرت إيران في تعزيز وجودها العسكري في اليمن من خلال وحدة التهريب التابعة لفيلق القدس، من خلال إرسال شحنات عسكرية للحوثيين وخبراء وخلايا تجسس. مثل إرسال السفينة (جيهان واحد) التي تم القبض عليها في 2012، والتي كانت تحمل أطنان من الأسلحة المتطورة ومواد شديدة الانفجار لصنع الأحزمة الناسفة والقنابل والعبوات المتفجرة (جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة، 2018). وفي مارس 2013 أعلنت السلطات اليمنية ضبط سفينة أخرى تدعى (جيهان 2) بالقرب من باب المندب تحاول إنزال شحنة أسلحة لنقلها إلى الحوثيين. كما مولت طهران مؤتمر في لبنان لمعارضين يمينيين في مايو، 2012 شارك فيه الحوثيين ومعارضين من الحراك الجنوبي، وكان ذلك مؤشراً على تزايد التدخل الإيراني في اليمن (محفوظ، 2023).

إلى جانب الدعم العسكري، وظفت إيران الأداة الإعلامية من أجل دعم الحوثيين ولخدمة مشروعها في اليمن. وذلك لنشر سرديتها بخصوص الصراع في اليمن ومحاولة قولته في إطار أيديولوجي متصل بشعارات ثورتها الإسلامية كمقاومة الظلم ودعم المضطهدين وأنها نصيرة المظلومين. بل وحرصت على إبراز أنشطة الحوثيين وتحركاتهم العسكرية كنوع من النضال ضد قوى الظلم. وهو ما عزز التحركات الإيرانية ودفعها نحو الاستمرار في محاولة السيطرة على مزيد من المناطق اليمنية وفرض هيمنتهم عليها. وفي هذا الإطار، قامت بتدريب العديد من الكوادر الإعلامية اليمنية وكوادر تابعة للحوثيين والعمل على ضمهم إلى صفها. كما دعمت إنشاء عدة صحف تابعة للحوثيين كصحيفة المسار والحقيقة والديمقراطي وغيرها، وساهمت في إطلاق عدة قنوات فضائية معبرة عن توجهاتها وتوجهات حلفائها الحوثيين مثل قناة "الميادين" وقناة "المسيرة". بالإضافة إلى ذلك، استغلت إيران مواقع التواصل الاجتماعي في إطار الحرب الإعلامية والدعائية، ودعمت مواقع مثل موقع انصار الله والمنبر الديمقراطي والتي تقوم بنشر السردية الحوثية والترويج لخطابهم السياسي والعسكري (القاضي، 2017). وبهذا امتد الدور الإيراني ليشمل حرباً إعلامية ممنهجة للتأثير على الرأي العام وإضفاء الشرعية على تحركات الحوثيين.

وفي سياق تصاعد الأزمة اليمنية، تضافرت عدة عوامل ساهمت في تأزم الوضع في اليمن. ولم يفلح عبد ربه منصور في تلبية مطالب الثوار، والتي منها عدم نجاحه في توزيع السلطة بشكل يتوافق مع ما طالب به الثوار. إضافة إلى ارتباط شرعيته ارتباطاً بالسعودية مما جعله يظهر كرئيساً غير مستقل القرار. بجانب رفض الحوثيين المعلن لسياساته والذي أجج الأزمة، حيث اعتبروا قراراته مجحفة بالنسبة لوزنهم.

وفي ظل هذه التطورات، أدى ذلك إلى موجة جديدة من المظاهرات، بالتوازي مع تصعيد عسكري من الحوثيين، الذين قاموا بالسيطرة على صنعاء بقوة السلاح ومحاصرة عبد ربه منصور وحكومته في القصر الرئاسي بدعم من الرئيس السابق علي صالح وذلك في سبتمبر 2014. وقاموا بإذاعة الإعلان الدستوري الذي يقضى بحل مجلس النواب وتشكيل مجلس انتقالي يتولى تعيين حكومة كفاءات.

وفي محاولة لاحتواء الوضع، قام عبدربه منصور بتقديم استقالته، ولكن البرلمان رفضها. إلا أن ذلك لم يؤد إلى تراجع الحوثيين عن خطوتهم التصعيدية، ومع استمرار المظاهرات غادر عبدربه منصور صنعاء وتقدم بطلب رسمي إلى السعودية لدعم شرعيته في مواجهة تحالف الرئيس الأسبق على صالح والحوثيين، وضرورة التدخل العسكري واسترجاع العاصمة صنعاء، وإخراج الحوثيين من المناطق التي سيطروا عليها.

6-عاصفة الحزم:

لم تكن السعودية بغافلة عن كل تحركات إيران في اليمن، وقد وجهت اتهاماً لإيران بدعمها الحوثيين للسيطرة على صنعاء، بينما كان الرد الإيراني بأن الأمر لم يكن متوقعاً. وفي محاولة لوقف التغلغل الإيراني في اليمن قامت السعودية بالتحرك على وجهين، فمن الناحية السياسية، أعلنت دعمها للشرعية. أما على الصعيد العسكري، فقد أعلنت عاصفة الحزم في مارس 2015 (فايز، 2023). وإن كان هدفها المعلن هو حماية الشرعية، فقد كان الهدف الأساسي ردع التمدد الإيراني في اليمن والحيلولة دون تحول اليمن إلى حوزة شيعية إيرانية. بجانب ردع الحوثيين والقضاء على قدراتهم الصاروخية والبالستية، وشبكات التواصل وقطع خطوط الإمداد، وإحكام الحصار البحري عليهم، على نحو يساهم في استعادة السعودية لأمنها القومي مرة أخرى (إداعلي، 2019).

فلم يكن من الممكن للسعودية أن تتجاهل التمدد الإيراني في جبهتها الجنوبية، ولا أن تغض الطرف عن ادعاء طهران بسقوط العاصمة العربية الرابعة في يدها. وقد أدركت السعودية أن إيران تحاول خلق ضلع رابع لمحور المقاومة، خاصة وهو أساس نفوذها الإقليمي. وما أثار قلق السعودية التمدد الإيراني في ساحة النفوذ السعودي في اليمن، باتجاه البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، والذي بدوره يمثل تهديداً للملاحة في مضيق باب المندب وطرق الإمدادات النفطية والملاحة الدولية. كما أن الدعم العسكري للحوثيين يبين عمل إيران على نقل الصراع من التنافس إلى مواجهة بالوكالة.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن إيران حاولت تدعيم سلطة الحوثيين في اليمن منذ استيلائهم على السلطة في صنعاء وتعهدت بمدهم بالنفط لمدة عام. فلم يكن للحوثيين حليف سوى إيران

التي اعترفت بهم، وتبادلت معهم السفراء ومدتهم بالأسلحة النوعية والطائرات المسييرة، بل وطورت منظومة الصواريخ الخاصة بهم. فمنذ مارس 2015، انتظمت رحلات يومية مباشرة من إيران إلى اليمن، مما أتاح لإيران تقديم مساعدات لوجستية، من قبيل إعلان تولي مهمة توسيع ميناء الحديدة القريب من باب المندب والذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن. وكذلك بناء محطة لتوليد الكهرباء وإرسال خبراء في الكهرباء والنقل إلى اليمن، بهدف ترسيخ نفوذها في البنية التحتية اليمنية (جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة، 2018). ولم تقتصر إيران على الدعم العسكري والاقتصادي فقط، بل امتد ليشمل البعد الإعلامي والدبلوماسي. فقد وفرت إيران دعماً خطابياً ودبلوماسياً بإدانتها للتدخل السعودي في اليمن واعتبرت ذلك حرباً ضد المسلمين. كما قامت بشن حرب إعلامية ضد السعودية وحاولت إبراز الصراع الدائر بشكل طائفي.

وفي ظل استمرار التعتن الحوثي وتصاعد التوترات، وبعد حوالي شهر من عاصفة الحزم، أعلنت السعودية بدء عملية "إعادة الأمل" في إبريل 2015. ولكنها لم تسفر عن شيء، إذ ظل الجانب الحوثي على تعنته. ومنذ هذه اللحظة دخلت علاقة الحوثيين والسعودية مرحلة جديدة، بالنظر إلى المشروع الإيراني وتهديداته المستمرة في التمدد في المنطقة. وقد هدفت العملية إلى الضغط على الحوثيين وإجبارهم عسكرياً لدفعهم إلى طاولة المفاوضات وقبول تسوية سياسية على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل (إداعلي، 2019).

ففي هذا السياق، تم طرح العديد من مشروعات التسوية سواء الإقليمية أو الدولية لحل الصراع اليمني. ومنها مسار جنيف 2015، ولكن كان لكل من الحوثيين والحكومة الشرعية أهداف متباينة. حيث رأت الأخيرة أنها فرصة للتفاوض لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216. ثم تم طرح مسار مسقط والكويت وسويسرا، وصولاً إلى إطلاق الحوار المباشر بين السعودية والوفد الممثل لجماعة الحوثيين في إبريل 2016. والذي نتج عنه تبادل للأسرى وتهذئة المواجهات على الحدود، ثم كان مسار ستوكهولم في ديسمبر 2018 والذي ألزم الأطراف بتسهيل حركة التجارة والمرور وعدم عرقلة سير الملاحة في البحر الأحمر ووصول المساعدات. بالإضافة إلى العديد من المبادرات مثل مبادرة جون كيري في نوفمبر 2016 ومبادرة مارتن جيريفث المبعوث الأممي في مارس 2018، ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب تصلب الموقف الحوثي (فلاح، 2022).

وقد كان جزء كبير من تصلب الموقف الحوثي وعدم قبوله بأي تسويات وعرقلتها يرجع إلى الدعم الذي تقدمه إيران للجماعة. ففي يناير 2016، حضر وفد من جماعة الحوثيين جلسة للبرلمان الإيراني، وقد قابلوا على إثرها مسئولين إيرانيين أثبتوا خلالها على الموقف العدائي للحوثيين ضد السعودية. متوعدين بمزيد من الدعم، إلى حد مطالبة رئيس لجنة الدعم الشعبي لليمن البرلمان

الإيراني بالموافقة على موازنة اللجنة لدعم الحوثيين. وفي هذا السياق، نقلت وكالة رويترز أن "قاسم سليمان" قائد فيلق القدس والذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني، اجتمع مع مسئولين في فبراير 2017 لبحث سبل تمكين الحوثيين في اليمن. وتمت الموافقة على زيادة حجم الدعم المقدم لليمن مالياً وعسكرياً وعبر تقديم تدريبات. مؤكداً أن "اليمن هي المنقطة التي تدور فيها الحرب بالوكالة الحقيقية، وأن كسب معركة اليمن سيساعد في تحديد ميزان القوى في الشرق الأوسط".

وقد ذكرت الوكالة أن إيران تعمل على تطوير قدرات الحوثيين لمواجهة سياسات الرياض المعادية ولتكون قوة معطلة في اليمن. وهو بالفعل ما شهدناه من الحوثيين من خلال رفضهم وتعطيلهم لكافة مسارات التسوية التي تم طرحها. وقد وسعت إيران نطاق دعمها العسكري للحوثيين، فأرسلت إيران العديد من الشحنات العسكرية عبر الممرات البحرية ابتداءً من مضيق هرمز ثم ميناء بلاد البنط الصومالي وصولاً إلى ميناء الحديدة اليمني على البحر الأحمر. وفي مارس 2016، تم ضبط أحد المراكب الشراعية المحملة بشحنة أسلحة متطورة ومتنوعة متوجهة إلى السواحل اليمنية، وقد ظهر على الأسلحة أرقام تسلسلية تكشف أنها من صنع إيراني. كما ذكرت رويترز في تقريرها الصادر في مارس 2017، أن إيران ترسل مستشارين عسكريين وأسلحة إلى إيران من خلال اليمن مباشرة أو عبر الصومال. وقد ثار الجدل حول الدعم العسكري الإيراني للحوثيين بعد تمكنهم من ضرب بعض المواقع السعودية والإماراتية بصواريخ باليستية، لا سيما وأن معظم هذه الأسلحة لم يكن الحوثيين يمتلكونها. وقد بلغ التوتر ذروته، عندما قام الحوثيين بضرب مطار الملك خالد، وقد تبادل الطرفين الاتهامات بشأن تأجيج الحرب في اليمن وزعزعة لاستقرار في المنطقة (جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة، 2018).

وفي سياق تصاعد التوترات، فقد كان النزاع بين الحكومة الشرعية بزعامة عبدربه هادي منصور والمجلس الانتقالي الجنوبي في 2019 مهيمناً على الساحة. وقد عملت السعودية على محاولة تسوية الصراع بينهما بتوقيع اتفاق الرياض في نوفمبر 2019. وفي أثناء ذلك فتحت الرياض قناة للتواصل مع الحوثيين لإحلال السلام في اليمن وقد جرت محادثات سرية بين الطرفين (فلاح، 2022). ولكن على الرغم من هذه الجهود السعودية لتهدئة الصراع، فقد تكررت هجمات الحوثيين على السعودية بدعم إيراني. ومن بينها هجوم سبتمبر 2019، حين أطلق الحوثيين عدة هجمات استهدفت منشأتين تابعتين لشركة أرامكو السعودية الوطنية للنفط، مما أدى إلى اشتعال عدة حرائق وقد تسبب ذلك في تعطيل نصف إنتاج النفط السعودي. وبرغم تبني الحوثيين لهذه الهجمات، إلا أن السعودية اتهمت إيران بضلوعها في هذا الحادث نظراً لبعدها عن الموقع عن اليمن وتعقيد التنفيذ (مسعد، 2022).

وقد صدر تقرير عن الأمم المتحدة يؤكد مسئولية إيران عن هذه الهجمات، وكذلك الهجمات التي سبق واستهدفت مطار خالد الدولي في يونيو 2019. ووضح التقرير أن الصواريخ الباليستية التي تم استخدامها في الهجمات قد تم تصديرها من إيران إلى اليمن خلال 2016 و2018. كما أدلت "روزماري دي كارلو" -وكيلة الأمين العام- في جلسة في مجلس الأمن أنه تم مصادرة أسلحة وصواريخ في اليمن مصدرها إيران، مما يوضح استمرارية إيران في انتهاك قانون حظر توريد السلاح المفروض عليها. ولم تنته الهجمات عند هذا الحد، بل نفذ الحوثيين هجمات مزدوجة بالصواريخ والطائرات المسييرة على محطات أرامكو في يناير وفبراير 2020. وكذا في مارس 2012، عندما ضربت مسيرة تابعة للحوثيين منشأة لتخزين النفط في رأس تنورة. كما سبق وأحبطت السعودية عملية هجومية للحوثيين استهدفت منشآت في أرمكو (أبو الغيط: أدلة كثيرة على ضلوع إيران في الهجمات السعودية، 2020).

ورغم الإنفاق العسكري السعودي الهائل، والذي يأتي في المرتبة الثالثة عالمياً، لم تتمكن السعودية من الرد على إيران على الضربات الجوية التي تتلقاها سواء من اليمن أو من جهة الشمال. وقد حاولت السعودية في بادئ الأمر، إقناع الولايات المتحدة في الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، ولكن يبدو أنها رجعت عن هذه الاستراتيجية بعد أن حسبت حساباتها ووجدت أنها قد تكون الخاسر الأكبر من وراء هذا الأمر. خاصة أن دول الخليج بشكل عام لا تحبذ فكرة التدخل العسكري في إيران، والذي سيتم من خلال أراضيها لما لذلك من تداعيات على النفط وحركة الملاحة، نتيجة لرد الفعل الإيراني. خاصة في ظل وجود شيعي في بعض دول الخليج، والذي قد يتفاعل مع أي مواجهة ضد إيران. وخاصة وأن إيران قد حذرت أكثر من مرة من استخدام الخليج لضربها.

وفي هذا السياق، تبنت السعودية نهجاً أكثر برجماتية، فقد طلب ولي العهد الأمير "محمد بن سلمان" من إدارة ترامب الاستمرار في سياسة العقوبات الاقتصادية، والتي لها أثر فعال في تحجيم قوة إيران وزعزعة استقرارها. وقد جاءت هذه الاستراتيجية بناءً على تقديرات تفيد بأن إيران قد تستخدم هذه الضربات لصرف انتباه الشعب عن الالتزامات الداخلية، عبر توجيه الخطاب نحو تهديد خارجي (وحدة الدراسات السياسية، 2019). ورغم أن الرياض حاولت رفع منسوب التلويح بالتهديد مع إعلان محم بن سلمان أنه سينقل المعركة إلى طهران، إلا أن السعودية لم تتخذ خطوة تصعيدية فعلية. وهكذا وجدت اليمن نفسها في المنتصف بين قوتين تحول كل واحدة منهما النيل من الأخرى على حسابها.

7- اتفاق مارس 2023:

في ظل هذا المناخ من التصعيد، أدركت كل من السعودية وإيران بضرورة العمل على خفض التصعيد ومحاولة تهدئة وفك الاشتباك. فقد ظهرت أصوات في كلا البلدين تدعو للتهدئة وضرورة الشروع في التفاوض. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد حاولت بعض الدول التوسط بين الطرفين. أما دولياً، فقد ظهرت مؤشرات احتمالية تحول هذا الصراع بالوكالة بين الطرفين إلى حرب مباشرة مما سيكون له عواقب وخيمة إقليمية ودولياً.

وقد نجحت هذه التحركات في تدشين نوع من الحوار بين إيران والسعودية، من خلال عدة اجتماعات في عمان أفرزت خمس جولات من الحوار في بغداد، ثم رعت الصين الاتفاق السعودي الإيراني، بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في مارس 2023. والذي بموجبه تم إعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، والمقطوعة منذ سبع سنوات (فايز، 2023).

ويعلق بعض المحللين بأن نجاح الصين في جعل الأطراف توقع على هذا الاتفاق يرجع إلى عدة عوامل، أبرزها الثقة التي تحظى بها بكين لدى كلا الطرفين، بسبب علاقاتها الاقتصادية والتجارية من ناحية، وتاريخها الخال من الاستعمار من ناحية أخرى، مما جعلها طرفاً محايداً مقبولاً لدى الطرفين. وبالتالي هناك ضامن دولي مع حالة الشك وعدم الثقة التي تشوب علاقة السعودية وإيران. وقد جاء هذا التوتر في وقت تشهد فيه العلاقات بين السعودية وأمريكا توتراً متزايداً، على خلفية أمور تتعلق بالنفط وحقوق الإنسان، ورغبة السعودية في الاستقلال بقرارها السياسي. وفي ظل هذا الواقع، فوجود وساطة صينية ساهم في التوصل للاتفاق، خاصة مع العداء الأمريكي الصريح ضد طهران. ولا تقتصر أهمية هذا الاتفاق على العلاقات الثنائية بين الدولتين فقط، بل له مردوده في حل أهم القضايا العالقة بين الدولتين ومنها حرب اليمن. حيث إن تطبيع العلاقات بين الدولتين سيساهم بدوره في التوصل إلى حل بين الأطراف المتصارعة في اليمن، لما للدور البارز لكل من السعودية وإيران في حرب اليمن، وقيامهما بتأجيج الصراع منذ البداية (جبريل، 2023).

وبناءً على تاريخية العلاقات بين البلدين التي تم استعراضها، والتي غلب عليها الشك والصراع، بل وصل الأمر حد قطع العلاقات الدبلوماسية، تتمثل عوامل نجاح الاتفاق في التزام الصين بمحاولة إنجاح الاتفاق والذي يعد اختباراً لصقلها في الشرق الأوسط مع امتلاكها لأدوات ضغط على الطرفين للدفع نحو الالتزام بالاتفاق. بجانب حاجة كل من السعودية وإيران لإنهاء الحرب والتوافق نظراً لما تمثله من خسائر لكل الطرفين. بجانب دعم الدول العربية والإسلامية للاتفاق، مع عدم ضلوع الولايات المتحدة فيه، خاصة وفي ظل الحرب الأوكرانية الروسية والتي ستفرز معادلات جديدة واصطفافات مختلفة.

في المقابل، ورغم التفاؤل الذي رافق توقيع الاتفاق السعودي الإيراني، فإن العوامل التي قد تعرقل نجاحه، يمكن تلخيصها في حالة الشك التي تشوب علاقة الطرفين. خاصة مع تاريخهما المشوب بالصراعات والتوتر والذي تخللته فترات قليلة من التفاهم. إلى جانب ذلك، يرتبط نجاح هذا الاتفاق بملفات إقليمية ودولية أكثر تعقيداً، لا تعد السعودية طرف مباشر بها، مثل البرنامج النووي الإيراني والذي يشكل أحد أبرز نقاط الخلاف بين إيران والمجتمع الدولي، وقدرة كل من إيران وطهران في الضغط على حلفائهما في قبول مخرجات الاتفاق. علاوة على ذلك، فإن نجاح المصالحة يتطلب إثبات كلا الطرفين أن المصالحة قرار النظام السياسي وليست خيار جناح معين داخل النظام (فايز، 2023).

وبالنظر إلى علاقات البلدين بعد عقد الاتفاق وبعد مضي سنة عليه، فقد علق السفير الإيراني لدى السعودية بأن العلاقة إيجابية وأخذة في التطور بين الطرفين، فقد استأنفت الدولتين العلاقات الدبلوماسية. ولكن فيما يتعلق بالشق التجاري فالمبادلات التجارية بينهما منخفضة إلى حد وصل أقل من مليون دولار. بالتالي، نرى بشكل عام أن أزمة الثقة بين الطرفين لا تزال موجودة، وعليه فإن الاتفاق لم يحقق المستوى المنشود من العلاقات. خاصة مع اختلاف هدف كل طرف من الاتفاق، فقد رغبت السعودية مثلاً "في إنهاء حالة العداء وتحييد التهديدات، وخفض التوتر، وتصفير المشكلات لإنجاح سياسات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان". وقد ذكر بعض المحللين، أن الاتفاق يتميز بالهشاشة وما يدل على ذلك عدم التوصل إلى سلام بين الرياض وصنعاء، وإخفاق المساعي الرامية لاستئناف رحلات العمرة للإيرانيين. بل إن ولي العهد لم يقيم حتى الآن بزيارة إيران بالرغم من أن الرئيس السابق "إبراهيم رئيسي" قام بالمبادرة وزيارة السعودية. كذلك فإن العلاقات لم تتطور إلى توقيع اتفاق آخر وإنما توقفت عند استئناف العلاقات الثنائية (آل حاي، 2024).

وبشكل عام وبالنظر إلى سياق عقد الاتفاق بين الطرفين، يظهر أن مساحة الصراع أو الخلاف لم تقل وإنما وجدت كل دولة في الاتفاق فرصة لحل المشكلات التي تواجهها وتحقيق الأهداف التي ترنو إليها. فمن جهة السعودية، فهي تعمل على التركيز على قضاياها الداخلية خاصة في رؤية 2030، وهو ما يتطلب منها التحلل من أي صراعات خارجية تستنفذ مواردها وحل مشكلات سياستها الخارجية. وهو ما يتطلب إعادة بناء علاقاتها وتحالفاتها، ويتمثل جزء من ذلك في محاولة تسوية صراعها مع إيران. وبالتالي فهو اتفاق لمحاولة إعادة العلاقات بينهما وليس لحل القضايا الخلافية بينهما، وهو ما يعني أن مساحة الصراع بينهما لازالت موجودة. وقد تظهر عوامل ما في أي وقت تعمل على اندلاعها، خاصة في ظل علاقة السعودية بالولايات المتحدة والتي لازالت قوية وإن كان شأها أحياناً بعض التوتر، ولكنها لازالت حليفها في وقت تعد فيه أمريكا عدو لإيران.

أما على الجانب الآخر، فإيران تعاني من مشكلات اقتصادية عدة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة عليها، بسبب برنامجها النووي وتزايد الضغط الداخلي من الشعب، واندلاع مظاهرات عدة بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور. وبالتالي، تحاول إيران البحث عن منفذ للتعاون مع محيطها الإقليمي. كما أن أهداف السياسة الخارجية للدولتين مختلفة كما سبق وتمت الإشارة، وهو ما يجعل الدولتين تتصادم. حيث تسعى إيران إلى تصدير ثورتها وتوسيع نفوذها وضمان أمنها الذي ينعكس في سياستها التوسعية، ودعمها لحركات التغيير والجمهوريات وهو ما تراه السعودية تهديداً لها. كما أن سياسة السعودية والتي تتبنى استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن، والذي ظهر جلياً في كافة محاولاتها لدعم النظام السياسي في اليمن أولاً، ثم الحكومة الشرعية ودعم الأنظمة الملكية بشكل عام، مثل تدخلها في البحرين بإرسال قوات لمساعدة أمير البحرين من خلال قوات درع الجزيرة لإخماد الاحتجاجات التي اندلعت في (الوجه، 2024) (2011).

ولا ننس دوافع الجانب الصيني من عقد هذا الاتفاق وإقناعه الطرفين في الماضي قدماً به. فاهتمام الصين بالمنطقة ينبع بالأساس من كونها توفر لها 40% من حاجتها من النفط. فقد وقعت الصين اتفاقيات مع الطرفين، وتنوعت ما بين تعاون استراتيجي واتفاقيات تجارية. كما ترغب الصين في الظهور بمظهر صانع السلام بعد أن كانت تنأى بنفسها عن التدخل في أي صراعات سواء عسكرياً أو دبلوماسياً، مكتفية بتوسيع الجانب التجاري. وفي ظل غياب الدور الأمريكي في المنطقة مؤخراً، وجدت الصين الفرصة سانحة لتتمكن من التدخل وفرض نفسها كبديل عن الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن مشروع الحزام والطريق والذي تحتل فيه إيران والسعودية مكانة جيواستراتيجية وجيواقتصادية كبيرة (وحدة الدراسات السياسية، 2023).

وبناءً على ذلك، نلاحظ أن لكل طرف من الأطراف مصلحته في توقيع هذا الاتفاق. ولكن الاتفاق لم يشمل معالجة لأهم قضايا الصراع بين الدولتين، وبالتالي فهو بمثابة مسكن للحيلولة دون مزيد من اشتعال النزاع بين الطرفين. دونما الوقوف على القضايا الجوهرية بينهما، والتي من الممكن أن تثار إن حدثت أي مستجدات، لاسيما في ظل عدم الاستقرار الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط. وخاصة مع ما نشهده الآن من حرب إسرائيل على غزة، والتي قد تحاول العبث مع كلا الطرفين للدفع بهم في أتون الحرب. وقد تمثل ذلك عندما أعلن الجيش الإسرائيلي قصفه أهدافاً عسكرية في اليمن، وقد ثار الجدل على استخدام الأجواء السعودية في ضرب اليمن. ولكن جاء بيان وزارة الدفاع السعودية ليؤكد أن السعودية ليس لها أي علاقة بهذا الاستهداف (العربية، 2024). بالتالي فكلما الطرفين تتم محاولة النزج بهما في الصراعات في محاولة لتوظيف تاريخية توتر العلاقة بينهما.

كنتيجة، وبشكل عام، لا يمكن الحكم على علاقة الدولتين وإمكانية تقليل مساحة الصراعات بينهما من خلال توقيعهما لاتفاق مارس 2023. والذي جاء في سياق لكل طرف فيه مصلحته الخاصة التي دفعته إلى التوقيع. بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات التي تحتاج الدولتين العمل عليها أولاً، والتي يتداخل فيها البعد الأمني والمذهبي بالمصالح الأمنية والإقليمية. ومنها عامل الأيدولوجيا بين الطرفين والاختلاف المذهبي، مع عدم إغفال طموح إيران التوسعي ورغبتها في الهيمنة والتي لم تتخل عنها. فضلاً عن تعقد وتداخل قضايا الصراع والتي وصلت إلى أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز، بجانب الملف النووي الإيراني. ولا نغفل الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث إن هذا الاتفاق يتحدى مفهوم الأمن الإقليمي لأمريكا، فبعدما بنت أمريكا علاقتها مع السعودية متضمنة إسرائيل على اعتبار إيران خصم يجب مواجهته يأتي الاتفاق لهدد ذلك (سنجر، 2023).

8-الخاتمة:

بعد فحص تاريخ العلاقات بين إيران والسعودية، يتضح أن التوتر والصراع شكلا السمة الغالبة لهذه العلاقة، وصولاً إلى حرب بالوكالة في عدة ساحات إقليمية. باستثناء فترات من الهدوء والتعاون في مرحلة الشاه محمد رضا بهلوي. ومع ذلك، فإن تعقيد الصراع بين الدولتين الناجم عن سعي كلا الطرفين للقيادة الإقليمية على المنطقة وتضارب أهدافهما ومصالحهما الإستراتيجية، يجعل من الصعب الافتراض بأن اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية سيؤدي بالضرورة إلى تقارب أو تقليل جوهري في حدة الصراع بينهما.

فبينما تنزع سياسة إيران الخارجية إلى البرجماتية أحياناً، مما يدفعها للتعاون مع دول محيطها الإقليمي مثل ما حدث مع توقيع اتفاق مارس 2023 مع السعودية، فلا يمكننا أن نغفل طموح إيران في الهيمنة والتوسع وتصورها لمحيطها الإقليمي كتهديد، ورغبتها في الزعامة وتصدير الثورة الإسلامية والتبشير بالمذهب الشيعي. وهو ما يتعارض مع سياق محيطها الإقليمي والذي يضم السعودية ذات المذهب السني والسياسة الواقعية التي تسعى بالأساس لقيادة العالم الإسلامي. لا سيما مع تاريخية علاقة الولايات المتحدة بالسعودية، ووجودها في المنطقة لحماية أمن الخليج، وهو ما ترفضه إيران مع شعارها المعادي لأمريكا. فالعلاقات بين الدولتين أعقد من أن يعمل اتفاق واحد أقرب إلى حسن النيات على حلها، أو التبشير بحلها طالما لم يصاحبه اتفاقيات أخرى ومعاهدات تعمل على حل الصراعات المندلعة بينهما في مناطق أخرى. خاصة ومع ما تم استعراضه فإنها ليست الاتفاقية الأولى بين الطرفين والتي لم تساهم في تخفيف حدة التنافس والصراع.

قائمة المراجع:

اولا المراجع باللغة العربية:

1. أبو الغيط: أدلة كثيرة على ضلوع إيران في الهجمات السعودية. (2020). تم الاسترداد من العربية: <https://www.alarabiya.net/saudi-today/2020/07/15/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B7-%D8%A3%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B6%D9%84%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%8A-%D9%87%D8%AC>
2. احمد إداعلي. (2019). الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ع36)، صفحة ص8. تم الاسترداد من <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue036/Pages/art03.aspx>
3. أشرف محمود سنجر. (2023). أثر الوساطة الصينية على فاعلية الاتفاق السعودي الإيراني. مجلة البحوث المالية والتجارية (ع3)، صفحة 20: 21. تم الاسترداد من https://journals.ekb.eg/article_314138_ff7009ff48176db0ffc2867e633d26d6.pdf
4. العربية. (2024). تم الاسترداد من الخارجية السعودية: نتاج بقلق تطورات التصعيد العسكري في اليمن: <https://www.alarabiya.net/saudi-today/2024/07/21/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A8%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8>
5. جودت بهجت. (2023). دول الخليج العربي وإيران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. حسام أحمد نصر. (2023). العلاقات الخليجية الإيرانية بين الهيمنة وبسط النفوذ وبين المصالح والتعايش الإقليمي. الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية.
7. خليفة راجح. (2017). الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية). مجلة الفكر القانوني والسياسي، 5: 6. تم الاسترداد من [file:///C:/Users/hp/Downloads/\(%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20](file:///C:/Users/hp/Downloads/(%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20)

8. خليفة راجح. (2017). الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية). مجلة الفكر القانوني والسياسي، 5: 6. تم الاسترداد من
file:///C:/Users/hp/Downloads/(%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A-D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-)%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-20%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20.
9. دانه جبريل. (2023). الاتفاق بين إيران والسعودية: الصين تحقق "اختراقاً" في خلاف شائك منذ سنوات. تم الاسترداد من بي بي سي عربي: <https://www.bbc.com/arabic/64926102>
10. ذياب البدانية. (2012). التوثيق العلمي دليل النشر العلمي. عمان الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
11. رسول آل حائي. (2024). عام على الاتفاق الإيراني السعودي.. ماذا تحقق؟ تم الاسترداد من الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/16/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7>
12. سعيد باديب. (1994). العلاقات السعودية الإيرانية 1932-1983. بيروت: دار الساقى.
13. سفيان احمد الشنباري. (2016). السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني (2011-2015). المكتبة التاريخية اليمنية، الصفحات 105: 120-119: 122. تم الاسترداد من
<https://ia903109.us.archive.org/19/items/yemenhistorybooks/YHL/239-book.pdf>
14. عاتق جار الله. (2018). النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة. تم الاسترداد من مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات:
<https://fikercenter.com/2018/04/04/%d8a7%d9%84%d9%86%d9%81%d9%88%d8%b0-%d8a7%d9%84%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8a7%d9%86%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86-%d9%88%d8a7%d9%84%d9%81%d8%b1%d8%b5/#:~:text=%D8AD%D8%AA%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A>
15. عاتق جار الله. (2024). إيران وجماعة الحوثى: علاقة محفوفة بالمخاطر. رؤية تركية (ع.2)، صفحة 4: 6. تم الاسترداد من <https://rouyatarkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A->

- [illegible]

- %d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d9%88%d8%b0-
/%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b9%d9%84%d9%8a-%d9%88%d8%a7
24. فيصل بن سلمان آل سعود. (2006). *إيران والسعودية والخليج، سياسة القوة في مرحلة انتقالية 1968: 1971*. بيروت: دار النهار.
25. محمد حسن القاضي. (2017). *الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن القومي*. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- رصانة، صفحة 32، 50: 52.
26. نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، و تامر بدوي. (2017). *الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي*. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
27. هند فلاح. (2022). *الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي 2011- 2021*. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* (ع.14)، صفحة 10: 12، 18: 21.
28. وحدة الدراسات السياسية. (2019). *الأزمة الإيرانية- السعودية بعد هجمات (أرامكو) واحتمالات التصعيد*. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Iran-Saudi-Crisis-Aramco-Attacks-and-Potential-Escalation.aspx>
29. وحدة الدراسات السياسية. (2023). *دوافع اتفاق السعودي - الصيني - الإيراني وآفاقه*. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/china-brokered-iran-saudi-agreement-motives-and-prospects.aspx>

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية:

1. Viotti, P., & Kauppi, M. (2012). *International Relation Theory*. Boston: Allyn and Bacon.